

مقدمة

مما لا شك فيه أن البنوك تلعب دوراً هاماً في حياتنا اليومية فهي مستودع إيداعات فوائض الأموال وهي أيضاً المقرض الآمن والمستشار المالي الموثوق فيه، وبجانب كل هذا فهي تؤدي خدمات عديدة منها تحصيل الشيكات الصادرة لصالح عملائها وصرف الشيكات المسحوبة عليهم، وتحصيل الكمبيالات وأرباح الأسهم والسندات وفتح إتمادات الاستيراد والتصدير كوسيط بين المصدر والمستورد لضمان حقوق التاجر المحلي.

وتستلزم البنوك في إدارتها موظفين ومديرين أكفاء مشهود لهم بالخبرة والنزاهة وحسن المعاملة، كما يجب أن يكون مجلس الإدارة على مستوى عال من الثقافة المصرفية والتعاملات التجارية والاقتصادية بغرض وضع السياسات التي تحقق أعلى عائد على رأس المال، وفي ذات الوقت المحافظة على أموال المودعين وتمييزها.

ويتولى البنك المركزي في كل دولة وضع القواعد التي تضمن سلامة أموال المودعين وأسس الإقراض ومتابعة عملاء التسهيلات والقروض من خلال إدارة مركزية لمخاطر الائتمان ويقوم كل بنك بتقديم كشوف بأسماء العملاء المقترضين بحسب قيمة القرض والضمانات المقدمة والمدة ومدى الانتظام في سداد الفوائد والأقساط، وفي حالة عدم قيام أى عميل بسداد الفائدة المستحقة وأقساط القرض يتم نقل حسابه لقائمة العملاء المتعثرين في السداد مع بدء تكوين مخصصات للديون الرديئة تحسباً لعدم القدرة على الوفاء بالمديونيات في مواعيدها المحددة.

كما يقوم البنك المركزي بوظيفة المقرض الأخير في حالة تعرض أى بنك لأزمة سيولة طارئة، ويقوم كذلك بخصم الأوراق التجارية التي تقدمها إليه البنوك وتدبير العملات الأجنبية لمساعدتها في فتح الإتمادات المستندية لعملائها.

ويعتبر الجهاز المصرفي في أى دولة المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي، فيقوم بخلق الودائع وإقراض المشروعات الجديدة والقائمة بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية للدولة.

وتتنوع البنوك بتنوع الأنشطة التي تمارسها فمنها البنوك التجارية والصناعية والزراعية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك الإسلامية التي تتعامل وفقاً للشريعة الإسلامية، وكلها تصب في إبناء واحد هو الإقتصاد الوطنى.

ومدير البنك هو المحرك الأساسى للنشاط ومحقق الربحية لأصحاب رأس المال، لذا فلا بد أن تتوافر فيه كل عناصر الإدارة الحديثة والرشيده، وغنى عن البيان قيام هذا الكتاب بالتركيز على دور إدارة البنك فى المواءمة بين السيولة والربحية مع تجنب المخاطر المتمثلة فى محفظة القروض والأوراق المالية، وبشرط الإلتزام بالقواعد الموضوعية بواسطة البنك المركزى لتحقيق أعلى أداء بأقل مخاطر ممكنة.